مشاريع المياه الإسرائيلية وأثرها على المنطقة العربية

Israeli Water Projects and their impact on the Arab Region

كهينة أيت عبد السلام
م.ع.ع الجزائر
Karima2014b@yahoo.

تاريخ الارسال:17 /2023/02 تاريخ القبول:27 /05/ 2023 تاريخ النشر:2023/06/10

ملخص:
من المعضلات الكبرى للأمن المائي العربي أنه مرتبط بدول المنبع التي لا تعتبر عربية، مما يجعلها عرضة للضغوطات. فالتغلغل الإسرائيلي العدو الأول لمعظم الدول العربية في الدول المنبع، من خلال مشاريع المياه، جعل اسرائيل تتحكم في كميات المياه التي تصل الى الدول العربية، وهي مهددة بالجفاف وعليه رهن الامن المائي. وتحاول الدراسة ابراز اهم مشاريع المياه التي تهدد مباشرة الامن المائي العربي. هذا الوضع يفرض على الدول العربية ضرورة التعاون بدل من الصراع.

كلمات مفتاحية: الامن المائي، مشاريع المياه، التغلغل الإسرائيلي، المنطقة العربية.

Abstract:
One of the major dilemmas of Arab water security is that it is linked to upstream countries that are not considered Arab, which makes them vulnerable to pressures. The Israeli penetration, the number one enemy of most Arab countries, into the upstream countries, through water projects, has made Israel control the quantities of water that reach the Arab countries, which are threatened by drought, and water security depends on it. The study attempts to highlight the most important water projects that directly threaten Arab water security. This situation imposes on the Arab countries the need for cooperation instead of conflict

Keywords: Water Security, Water Projects, Israeli Penetration, Arab Region

*المؤلف المرسل

مـقـدمــة

الماء ضروري للحياة، مما يجعله ثمينا، فهو مورد موزع بشكل غير متساوي للغاية. وهذا التوزيع المتفاوت في بعض الأحيان يكون سببا لصراعات بين الدول المتجاورة، كما يمكن أن يكون مصدرا للسلام والتعاون في أحيان أخرى.

تظهر هذه الصراعات عندما تجد الدول نفسها ومن أجل توفير احتياجاتها من هذا المورد الثمين تلجأ إلى نفس المنبع أو إلى مصدر مشترك، لأنها قليلا ما تجد حل مشترك لاستغلال هذا المورد ويؤدي ذلك إلى صراعات، فالماء يثير صراعات جيوسياسية ومن أقدمها في العصر الحديث، الصراع العربي الإسرائيلي حول الماء.

يتميز الصراع العربي–الإسرائيلي عن غيره من الصراعات بأنه متعدد الأبعاد فهو ديني، تاريخي، ثقافي، سياسي، إستراتيجي ونجد المياه تحتكر المركزية في هذا الصراع باعتباره الفاعل الثابت في إستراتيجية الكيان الإسرائيلي التوسعية في المنطقة العربية.

ولأن البعد المائي كان دوما محل اهتمام الكيان الصهيوني، فقد عمل هذا الأخير على وضع استراتيجية تهدف إلى تأمين موارده المائية، فهو يعتبر هذا المورد سلاحا يمكن له تغيير مسار السلم والحرب في المنطقة العربية التي يوليها اهتماما خاصا.

ترتكز محاور هذا الموضوع على توقع تفاقم حدة الصراعات الدولية على الموارد المائية، خاصة الصراع على المياه بين بعض دول الوطن العربي والكيان الصهيوني كحوض النيل، نهر الأردن والجولان وبحيرة طبرية.

لذا، أردنا من خلال هذا الموضوع التركيز على التدخل الإسرائيلي، المباشر أو غير المباشر، في مشاريع المياه في هذه المنطقة، من أجل فرض وإرغام الدول العربية على العدول عن مواقفها وتبقى بذلك رهينة قرارات الكيان الصهيوني في المنطقة. ولمعالجة هذه القضية، التي تعتبر إحدى القضايا الهامة التي أدرجت ضمن أولويات الأمن الوطني للدول، وتحاول هذه الدراسة الإجابة عن الإشكالية التالية: **كيف يمكن للكيان الصهيوني استعمال ورقة المياه من أجل السيطرة على أهم الموارد الاستراتيجية للدول العربية؟ منطلقين من فرضية مفادها أنه كلما زادت** مشاريع المياه الإسرائيلية التي يعتمد عليها الكيان الصهيوني من أجل تعزيز تغلغله، كلما زاد التهديد على سيادة تلك الدول وقوض من أمنها المائي.

ستعتمد الدراسة على المقاربة الجيوبولتيكية والمقاربة القانونية.

أولا: الإطار القانوني لاستغلال المجاري المائية المشتركة بين الدول

للجغرافيا تأثير كبير على استراتيجيات الفاعلين الدوليين الهادفة إلى ضمان موارد مائية كافية، بما أن توزيعها غير متكافئ حيث أن الجغرافيا المائية لا تتبع أو تتقيد بالحدود الدولية. ومع ذلك، هل يمكن الحديث عن حالة صراع مرتبطة فقط بالموارد المائية؟ تعتبر هذه المسألة مصدر اختلاف بين المحللين حيث يرى

البعض أن المياه ستكون حتما مصدر نزاعات كبيرة بينما يرى آخرون عكس ذلك مؤكدين على أن حالات الصراع الموجودة مسبقا هي المهيمن وأن العداوات على المياه لا معنى لها إلا داخل هذا الإطار التنازعي.[1]

تعتمد معظم البلدان في إمداداتها من المياه على الأنهار وطبقات المياه الجوفية التي غالبا ما تكون مشتركة مع بلدان مجاورة ضمن المنطقة أو خارجها. ويتطلب الوصول إلى توافق في إدارة هذا المورد المشترك "الماء" توفر إرادة سياسية بين الدول المتشاركة غير أن هذه الإرادة منعدمة في حالات كثيرة، الأمر الذي يعكر صفو الأمور ويزيد من حالات التوتر، مشكلا عائقا أمام مهمة تحقيق الأمن المائي في العديد من البلدان، مما يؤدي حتما إلى عدم تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

1. المصطلحات والمفاهيم

من خلال هذه الفقرة سنتطرق إلى المفاهيم التي تهم البحث والتي تتمثل فيما يلي:

أ- الأنهار الدولية: النهر هو مجرى مائي طبيعي واسع ذو ضفتين يجري فيه الماء العذب الناتج عن هطول المطار، أو المياه النابعة من عيون الأرض، أو من مسطحات مائية كالبحيرات وتمتد الأنهار ما بين المنبع والمصب، أما النهر الدولي فهو مشتركا في كثير من الأحيان بين دولتين أو أكثر[2]، كما الحال بالنسبة إلى نهر النيل أين تشترك فيه ما لا يقل عن عشرة دول. يعرف مصطلح الأنهار الدولية بالمجاري المائية الدولية في اتفاقية قانون استخدام المجاري الدولية في الأغراض غير الملاحية الصادرة عن الأمم المتحدة في عام 1997، وهو مجرى مائي تقع أجزاؤه في دول مختلفة ويتكون من شبكة المياه السطحية والمياه الجوفية التي تشكل بحكم علاقتها الطبيعية بعضها ببعض كلا واحدا وتتدفق عادة صوب نقطة وصول مشتركة.

ب- حوض النهر: هو المجرى الرئيسي للنهر وروافده سواء الإنتمائية (المنابع) أو التوزيعية (المصبات) ويعني الوحدة الجغرافية التي تكون مجرى المياه وتحدد كم ونوع المياه. في الفقه القانوني الحديث يكفي أن يكون أحد روافد النهر دوليا كي يعتبر حوضه دوليا. [3]

ت- المصب: يعرف المصب بانه نقطة التقاء النهر بالبحر، وهو عبارة عن سطح مائي ساحلي شبه مغلق يصل بين الأنهار والبحار ويشكل منطقة تختلط عندها مياه البحر المالحة بمياه النهر العذبة القادمة من اليابسة. [4]

تخضع عملية تنظيم المياه الدولية للمبادئ العامة للقانون الدولي المكتوبة أو المستقرة عرفا حيث لجأت الدول، من أجل تفادي أي نزاع أو توتر بشأن المجاري المائية المشتركة، إلى إبرام اتفاقية دولية سنة 1997 تحت غطاء الجمعية العامة للأمم المتحدة، تتعلق بالقانون المتعلق باستخدام المجاري المائية الدولية لأغراض أخرى غير الملاحة،[5] لكنها لم تدخل حيز التنفيذ إلا خلال سنة 2014. ورغم أن القانون الدولي كان واضحا بشأن قضايا الملاحة في المجاري المائية العابرة للحدود، والتي يجب أن تخضع لمبدأ احترام السيادة الدولية وحريتها في التصرف، أي ممارسة كل دولة حقها على إقليمها بحرية كاملة شريطة أن تلتزم باحترام حقوق الدول

الأخرى على أقاليمها، إلا أن فراغا قانونيا لا يزال يكتنف إدارة الموارد المائية. هذا الفراغ تستغله الدول التي ترغب في احتكار واستعمال الماء كورقة سياسية لصالحها من أجل بلوغ أطماعها السياسية مع دول الجوار.

كما تمت الإشارة إليه، فإن القانون المتعلق باستخدام المجاري المائية لم يدخل حيز التنفيذ إلا خلال سنة 2014. قبل هذه الفترة كانت الأعراف الدولية هي التي تفصل في النزاعات الناشئة بسبب المجاري المائية المشتركة بين الدول. كما تستند المعالجة القانونية لنظم المياه الدولية إلى هذه الأعراف وأكدتها الاتفاقيات الدولية والأحكام القضائية فتتمثل هذه القواعد أو الأعراف فيما يلي:

- عقيدة HARMON: التي تؤكد على السيادة المطلقة للدولة على مياه نهر دولي داخل حدودها، بحيث يمكنها أن تستغله كما تشاء دون التفات لمصالح الأخرين أي أنها تقدم الأفضلية لدول المنبع[6]، ومن الدول التي تبنت هذه العقيدة تركيا، لكن في الفقه الحديث يجمع شرط السيادة على أن سلطات الدول على الأنظمة المائية الدولية تعتبر مقيدة، وأن استغلال الدول للجزء الواقع في أراضيها مشروط بعدم الاضرار بباقي دول النظام وضرورة اتفاق على كلفة الاستغلال. حيث أقر سيادة الدولة سيادة مطلقة على الجزء الذي يمر في اراضيها من النهر. حيث ترك الحرية المطلقة لدول المنبع في استخدام المياه بقدرٍ لا يعرض الإمداد الطبيعي لدول المصب للخطر، وهي مبنية على منع الاستغلال الضار، فليس لأي دولة من دول النظام المائي أن تنفرد باستغلال الجزء الواقع داخل حدودها بشكل يؤدي إلى إصابة الأخرين بالضرر، وذلك تطبيقا لمبدأ عدم التعسف في استعمال الحق. وإذ لاقى مبدأ هارمون بعض القبول في القرن الثامن عشر فإن الفقه الحديث يجمع على أن سلطات الدول على الأنظمة المائية الدولية إنما هي في الواقع سلطات مقيدة، وأن استغلال الدول للجزء الواقع في اراضيها مشروط بعدم الإضرار بباقي دول النظام وضرورة الاتفاق على كلفة شؤون الاستغلال التي تنال من حقوق الأخرين"[7]
- عقيدة التخصيص الأول: من خلالها تلتزم دول المنبع بضمان الإمداد الجيد للاستخدامات الموجودة مسبقا وتعتبر العراق من الدول المدافعة عن ذلك.[8]
- عقيدة هلسنكي: هي عقيدة منبثقة عن المؤتمر الثاني والخمسين لرابطة القانون الدولي عام 1996 في هلسنكي[9]، وهو يعد اول نظام قانوني كامل للقواعد التي تحكم استعمال الأنهار الدولية في الأغراض غير الملاحية وذلك من خلال 37 مادة تلتزم بها الدول[10] ، كما جاءت من أجل تحديد ماهية النصيب العادل والمعقول لكل دولة في استخداماتها المفيدة لمياه النظام المائي الدولي. أي أن النصيب يكون في احتياجات كل دولة من دول الحوض للمياه على المستوى الاقتصادي والاجتماعي وليس التساوي في الاستغلال. كما أن قواعد هلسنكي تقضي بتقييد سلطات الدول على الأنظمة المائية وبان استغلال الدول للجزء الواقع في اراضيها مشروط بعدم الإضرار بباقي دول النظام كما يمليه معيار العدالة في التوزيع.

يظهر جليا أن الاختيار الأخير أكثر تعاونا لكنه يتطلب مسبقا حدا أدنى من الاتفاق بين الأطراف المختلفة وهو الشيء الغائب في المنطقة العربية كون أن دول المنبع غالبا ما تكون غير عربية مثل تركيا، إيران وإثيوبيا.

2.الإستراتيجية المائية الإسرائيلية في المنطقة العربية من منظور المبادئ والقواعد الدولية

يعتبر الاحتواء الإسرائيلي للمياه العربية بمثابة خرقا واضحا وانتهاكا علنيا للمبادئ والقواعد القانونية الدولية في مجال استغلال المجاري الدولية المتفق عليها. فبغض النظر على اعتبار تواجد دولة إسرائيل على التراب الفلسطينية أنه احتلال يخرق كل القوانين والأعراف الدولية، إلا أن وفقا لمبادئ القانون الإنساني يتوجب على هذه الدولة الغاصبة لحقوق الشعب الفلسطيني أن تتقيد بالتزامات وواجبات تجاه المصادر الطبيعية المتواجدة تحت سيطرتها، حيث أن دولة الاحتلال لا تملك سيادة عليها.

من أجل التحكم في الموارد المائية لدولة فلسطين خاصة والمناطق المجاورة لها، عمدت الكيان الإسرائيلي سن أوامر عسكرية في مجال المياه والتي مكنتها من إحكام سيطرتها على تلك الموارد[11] ومن بين هذه الأوامر نتطرق إلى:

-بناء مستوطنات في الضفة الغربية في أنسب المواقع من حيث وفرة المخزون من المياه، إذ أن 70 بالمائة منها تقع على حوض الخزان الشرقي في الضفة الغربية و45 بالمائة تقع في المناطق التي تغذي الخزان الجوفي الجبلي في الضفة الغربية حيث أنه من بين 75 مليون لتر مكعب من المياه المزودة للمستوطنات نجد 44 مليون لتر مكعب يغتصبها الكيان الإسرائيلي من الآبار التي تسيطر عليها في هذه المنطقة ويعد ذلك من الأسباب المباشرة لقلة المياه المتاحة للفلسطينيين.[12]

-الجدار العازل: يقوم الجدار العازل الذي بدأت قوات الاحتلال ببنائه في عام 2002 في الضفة الغربية بحرمان الفلسطينيين من المخزون الجوفي الذي يقدر ب 12 مليون متر مكعب من الحوض الغربي حيث أنه قبل بناء الجدار كان نصيب الفلسطينيين من الماء يقدر ب 22 مليون متر مكعب وبعد بناء الجدار أصبح أقل ب 10 مليون متر مكعب[13] وتقييد حفر الآبار في الضفة الغربية وقطاع غزة.

كما قامت إسرائيل بانتهاك كل القواعد والاتفاقيات المشتركة مع فلسطين فيما يخص قضية المياه والحقوق المائية للفلسطينيين، حيث ان الفلسطينيين على أرض الواقع لا يستفيدون من الكمية المقررة لهم في اتفاقية أوسلو لعام 1993 والتي سنتطرق إليها لاحقا. كما أنهم لا يستطيعون حفر أبار إلا بموافقة إسرائيلية.

إضافة إلى ذلك، استيلاء إسرائيل على ما يقدر ب 50 مليون متر مكعب من حقوق الفلسطينيين من نهر الأردن ونفس الشيء بالنسبة نهر الليطاني عندما احتلت المنطقة عام 1978، اين حاولت اقناع الدول بأن لنهر الليطاني مرتبط في جوفه بروافد بنهر الأردن، وهذا من الناحية القانونية ليس له أي أساس من الصحة. بل ذهبت إلى اعتبار نهر الليطاني نهرا دوليا وذلك بعد استرجاع لبنان المناطق المحتلة من إسرائيل وارادت أن تراوغ القانون الدولي وانتهاك قواعده في هذا الشأن.

نفس الشيء بالنسبة لحوض النيل حيث أن تحالف إسرائيل مع إثيوبيا وتركيا حول بيع المياه الدولية لا سند له في القانون الدولي للمياه، ومخالف لمبادئه.

مما سبق، يمكن القول إن إسرائيل تعبث بمبادئ القانون الدولي للمياه وبطريقة علنية ووسط سكوت تام للقوى العظمى ولمجلس الأمن الدولي، مع العلم أن القوانين والأعراف الدولية في هذا المجال واضحة جدا وأن احترام مبادئها أمرا ضروري وملزم للدول. لكن بما أن الدولة الغاصبة هي إسرائيل فنجد سكوت دولي تام وحتى من بعض الدول العربية المجاورة وهذا ما يكشف لنا أن الإستراتيجية المائية الإسرائيلية قائمة على انتهاك حقوق الدول العربية، بتواطؤ من طرف المجتمع الدولي.

ثانيا: جذور الإستراتيجية المائية الصهيونية لتحقيق "إسرائيل الكبرى:

يقول هرتزل "إن المؤسسين الحقيقيين للأرض الجديدة القديمة هم مهندسو المياه" [14]

إن حقيقة الاحتلال الإسرائيلي لفلسطين هو إستراتيجية الحركة الصهيونية في نهب والاستحواذ على المناطق الخصبة والموارد المائية في المنطقة العربية وذلك لإدراكهم منذ البداية لأهمية السيطرة على موارد كافية من المياه كضرورة لقيام إسرائيل. فمنذ إعلان عن تأسيس الكيان الإسرائيلي في سنة 1948، وما سبقه من أحداث وما تلت من صراعات وحروب فما هي إلا غطاء للأطماع الإسرائيلية بالاستحواذ على المنطقة واستغلالها ونهبها والتوسع من أجل تحقيق الفكرة الأولى الصهيونية والتي تتمثل في إسرائيل الكبرى والتي تكون حدودها من الفرات إلى النيل أين تتوسطه منطقة الهلال الخصيب والتي تعتبر منطقة إستراتيجية نظرا لكونها صالحة للزراعة ووفرة المياه وكذلك باعتبارها مهدا للحضارات ومسرحا للصراعات. وهي منطقة داخلة في حدود النظرية التوسعية الإسرائيلية، تحت شعار حدودك يا إسرائيل من النيل إلى الفرات. وهذا ما يبين أنه على غرار البعد التاريخي الذي تدعيه إسرائيل في المنطقة باسم الأرض الموعودة، نجد البعد المائي لا يقل أهمية عنه بل يعتبر الحافز القوي في الفكر الصهيوني من أجل إنشاء دولة الميعاد.

خريطة ارض الميعاد الصهيونية

إن جذور السياسة التوسعية الإسرائيلية على حساب الدول العربية المجاورة بدأت قبل إنشاء الكيان الإسرائيلي سنة 1948، فكانت جذورها تمتد إلى 1839 تاريخ افتتاح بريطانيا قنصليتها في القدس، وبداية دعم الهجرات اليهودية من أوروبا إلى فلسطين. ومنذ ذلك الوقت لم تتوقف الدراسات والاستكشافات الهادفة إلى السيطرة على مصادر المياه في المنطقة، لتلبية حاجات الاستيطان الزراعي الضروري وذلك بضم المناطق الغنية بالمياه التي تزعم أنها جزء من إسرائيل التوراتية من اجل استيعاب الاستيطان اليهودي لإنشاء الكيان الصهيوني.

وفي عام 1898 وضعت الحركة الصِّهْيَوْنِيَّةُ خريطتها للكيان الإسرائيلي على أساس التحكُّم في مجمل المصادر الطبيعية للمياه بالمنطقة؛ بل خططت لتغيير خريطتها الطبيعية في مجاريها ومصَبَّاتها لحسابها، حتى تحقق خريطة أرض الميعاد التي تمتد في خِطَطِهِمُ السّرِّيَّةِ من النيل إلى الفرات. فعملت على تنفيذ إستراتيجيتها المائية من اول سنة بعد تأسيس دولتها الأولية.

وحين فكر هرتزل مؤسس الكيان الإسرائيلي في إنشاء الدولة عام 1897م ربط بين المياه وبقاء هذه الكيان؛ لذا فقد حاول الحصول على وعد من السلطان عبد الحميد الثاني بهجرة اليهود إلى فلسطين، لكن قوبل برفض من السلطان، اتَّجهت أنظاره إلى سَيْناءَ، وفعلا تشكلت في عام 1902 لجنة يهودية لدراسة صلاحية نقل الماء إلى منطقة العريش شمال، سيناء لاستيطان اليهود، لكن قوبل بالرفض من مصر والدولة العثمانية وحتى بريطانيا.

ولقد تفاهمت الحركة الصهيونية مع الحكومة البريطانية لإرسال لجنة فنية لدراسة إمكانية سحب مياه النيل إلى سيناء عام 1903 من أجل إقامة مستعمرات لاستيطان اليهود فيها، كما حاول تيودور هيرتزل مؤسس الحركة الصهيونية استغلال سيناء لمدة 99 سنة قابلة للتجديد مع سحب مياه النيل إليها.

كما حاولت الحركة الصهيونية تعديل الحدود التي وردت في اتفاقية سايس بيكو لعام 1916 والتي جعلت نهر بانياس والضفة الشرقية لبحيرة طبريا داخل الحدود السورية، ونهري الحاصباني والليطاني داخل الحدود اللبنانية، لذا تقدمت بطلب إلى مؤتمر الصلح الذي عقد في اعقاب الحرب العالمية الأولى لتعديل الحدود التي وردت في اتفاقية سايس بيكو، في محاولة منها لضم الأنهار الموجودة في المنطقة، إلا أن مؤتمر الصلح رفض مطالبها[15].

بعد وعد بلفور عام 1917م تَشكَّلت اللجنة الاستشارية لفلسطين بأغلبية صهيونية لتعيين حدودها، فقدمت اقتراحاتِها في 6 أكتوبر عام 1918م استنادًا إلى ما أسمَوْه بالعوامل التاريخية والجغرافية والاقتصادية بأن تتلخص الحدود على نحو تشمل الأراضي الواقعة إلى الشمال والشمال الشرقي من فلسطين، وصولا إلى منابع الأردن ونهر الليطاني وجبل حرمون (جبل الشيخ) واليرموك وروافده. وقد كتب بن غوريون مقالا سنة 1918 عبر فيه عن تصوره لحدود الدولة الصهيونية فيقول: ".. تضم النقب برمته، ويهودا والسامرة (الضفة الغربية) والجليل وسنجق حوران وسنجق الكرك (معان والعقبة) وجزءا من سنجق دمشق، والذي يضم أقضية القنيطرة، ووادي عنجر حاصبيا في لبنان".[16]

كما أدلى هربرت صموئيل في مؤتمر الصلح بفرساي بتصريح جاء فيه "أن جبل الشيخ هو مصدر المياه الحقيقي لفلسطين، ولا يمكن فصله عنها دون أن يترتَّب على ذلك القضاء على حياتها الاقتصادية، لذلك يجب أن يخضع كليًّا لنا، كما يجب التوصُّل إلى اتّفاق دولي لتأمين المياه في جنوب نَهْرِ اللّيطاني".[17]

– أمَّا سيناء فقد اكتفى المخطّط بِالحُصول على الجُزْءِ الممتَدّ فيها من العريش على البحر المتوسّط باتّجاه جنوبي مستقيم حتى خليج العقبة.

– ومن أراضي المملكة العربية السعودية شمل المخطط ضم الجزء الشمالي الغربي من الحجاز، والواقع إلى الغرب من خطي سكك حديد الحجاز حتى مدخل العقبة، وكذلك المنطقة الممتدة من المدينة المنورة (التي كان يقْطُنها اليهود قديمًا) إلى أقصى شمال الحجاز مع حُرّيَّة الوصول إلى البحر الأحمر، وفرصة إقامة موانٍ جديدة على خليج العقبة.

نجحت الحركة الصهيونية بإقناع الدول الاستعمارية بأن فلسطين هي البلد الذي يمكنه استيعاب اعداد كبيرة من المهاجرين الصهاينة، نظرا لما توفره من الموارد المائية، باعتبار اليهود شعب يرتكز في عيشه على الزراعة والرعي، مع العلم أنهم يعرفون حق المعرفة أن فلسطين لا تملك تلك الوفرة، أما بعد قيام الكيان الإسرائيلي أخذوا يركزون على إيجاد توازن بين المشاريع الاقتصادية والعمرانية من ناحية وبين الموارد المتوفرة من ناحية أخرى وذلك راجع إلى نقص فلسطين من مورد الماء، ولا يزالون يبالغون في وصف معاناتهم من

مخاطر تناقص كميات المياه المتاحة لهم من أجل تهيئة الساحة للتغلغل والانقضاض على مياه الدول العربية إلى أن تحقق خريطة إسرائيل الكبرى المزعومة.

المصدر: https://google.map.com

في مذكرة رسمية رفعتها المنظمة الصهيونية العالمية بالتعاون مع وزارة الخارجية البريطانية في فبراير 1919 إلى المجلس الأعلى لمؤتمر الصلح بباريس بعنوان " تصريح المنظمة الصهيونية الرسمية من المؤتمر بإقرار الحدود المنشودة للاستعمار الصهيوني في فلسطين على النحو الاتي " إن حدود فلسطين يجب أن تسير وفقا للخطوط العامة المبينة أدناه: تبدا في الشمال عند نقطة على شاطئ البحر الأبيض المتوسط بجوار مدينة صيدا، وتتبع مفارق المياه عند تلال سلسلة جبال لبنان حتى تصل إلى جسر القرعون ووادي التيم، ثم تسير في خط جنوبي متبعة الخط الفاصل بين المنحدرات الشرقية والغربية لجبل حرمون (الشيخ) حتى جوار بيت جن، وتتجه منه شرقا بمحاذاة مفارق المياه الشمالية لنهر مغنية حتى تقترب من سكة حديد الحجاز وإلى الغرب منه ويحدها شرقا خط يسير بمحاذاة سكة حديد الحجاز إلى الغرب حتى ينتهي في خليج العقبة.. وجنوبا حدود يجري الاتفاق عليها مع الحكومة المصرية.. وغربا البحر الأبيض المتوسط [18].

واعتبرت المنظمة الحدود المرسومة أمرا جوهريا للأساس الاقتصادي للبلاد بحيث أصرت أن يكون لها منافذها الطبيعية على البحار والسيطرة على أنهارها وعلى منابع تلك الأنهار. وتضيف المذكرة قائلة " إن جبل الشيخ هو أبو المياه الحقيقي لفلسطين ولا يمكن فصله عنها دون توجيه ضربة قاصمة إلى جذور حياتها الاقتصادية بالذات وجبل الشيخ لا يحتاج فقط إلى إعادة تشجير، بل ايضا إلى أعمال أخرى قبل أن يصبح مؤهلا ليكون خزان مياه البلاد، لذلك يجب أن يخضع كليا لسيطرة أولئك الذين تحدوهم الرغبة ويملكون القدرة الكافية لاستغلال إمكاناته حتى أقصى الحدود."

وفي العام 1919 أصدر أرثر روبين والملقب بأب الاستيطان الصهيوني دراسة بعنوان بناء ارض إسرائيل رسم فيها الحدود التاريخية وربطها بمصادر المياه وكان نهر الأردن محل اهتمامه لأنه هو النهر الرئيسي لفلسطين وأن الأمن المائي لفلسطين لا يمكن ان يتم إلا متى أصبحت ينابيع نهر الأردن ملكا لفلسطين.

وفي 29 / 12 / 1919م كتب "حاييم وايزمان" أوَّل رئيس لدولة إسرائيل إلى لويد جورج رئيس وزراء بريطانيا رسالة بطلب جاء فيها: "إن مستقبل فلسطين الاقتصادي كله يعتمد على موارد مياهها للري والكهرباء، وتستمدّ موارد المياه بصفة رئيسية من منحدرات جبل حرمون (جبل الشيخ)، ومن نَهْرَيِ الأردن والليطاني، ونرى من الضروري أن يضم حد فلسطين الشمالي وادي الليطان[19].

وفي 1920م في رسالة إلى لورد كروزون وزير الخارجية البريطاني أكَّد وايزمان فيها: "أنَّ الصَّهاينة لا يُطَالِبُونَ فَقَطْ بِتَقْسِيم فلسطين؛ ولكنَّهم يُرِيدون مدَّ حدود الوطن القومي؛ ليشمل جنوب لبنان". [20]

كما كَتَبَ لويد جورج إلى مُمَثِّلي فرنسا رسالةً يدَّعي فيها أنَّ المياهَ ضروريَّة لِوجود فلسطين، وأنَّ جميعَ اليهود متَّفقون على أنَّ منابِعَ جَبَلِ الشيخ (حرمون) ونَهْرِ الأردن ضروريَّة لِلبلاد، وأنَّ هذه المياه لا يستغِلّها أحدٌ في سوريا؛ ولِهذا فهو يطالب ممثلي فرنسا أن ينظروا بتجرُّد إلى مسألة تخطيط حدود فلسطين، وكان ردّ وزير الخارجية الفرنسي أنَّ مياه سوريا الجنوبية تستخدم لري أراضي شمال الأردن، وأنَّ ثلوج حرمون (جبل الشيخ) ثروة دمشق فلا يمكن حرمان سوريا منها، كما أنَّ مِياه نَهْرِ اللّيطاني تروي أخصب بقاع سوريا، وأضاف أن حدود فلسطين التَّاريخيَّة غير معروفة؛ ولكنه يرى أنَّ خطَّ عرض بحيرة طبرية يدلّ عموما على الحدود الفلسطينية[21]. لكن رد عليه بن غريون في رسالة بعث فيها باسم اتحاد العمال الصهيوني في أبريل 1920 إلى حزب العمال البريطاني يقول " إن من الضروري ألا تكون مصادر المياه التي يعتمد عليها مستقبل البلاد خارج حدود الوطن القومي اليهودي في المستقبل. فسهول حوران التي هي بحق جزء من البلاد يجب ألا تسلخ عنها، ولهذا السبب طالبنا أن تشمل ارض إسرائيل الضفاف الجنوبية لنهر الليطاني وإقليم حوران جنوب دمشق وجميع الأنهار التي تجري في المنطقة من الشرق إلى الغرب أو من الشمال إلى الجنوب، وإن أهم أنهار أرض(إسرائيل) هي الأردن والليطاني واليرموك...والبلاد بحاجة إلى هذه المياه، هذا بالإضافة إلى أن الصناعة سوف تعتمد على توليد الكهرباء من هذه القوى المائية" [22].

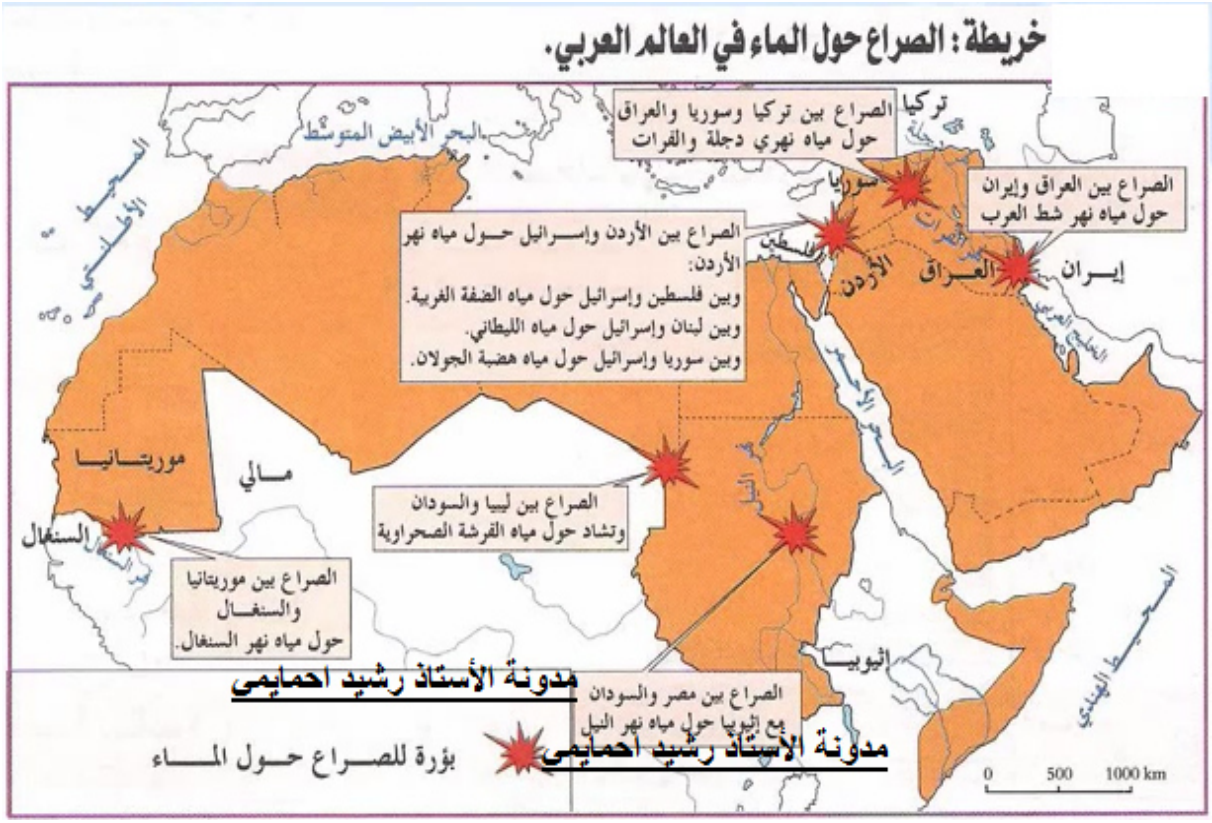

المصدر: رباحي أمينة، **البعد المائي في الصراع العربي الإسرائيلي: الجولان-مزارع شبعة-نهر الأردن**-، جامعة الجزائر 3، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2019.

ثالثا: مشاريع المياه شكل من أشكال التغلغل الإسرائيلي في المنطقة العربية

تعتبر منطقة الشرق الأوسط وسوريا والعراق ولبنان والأردن دولا زراعية بشكل أساسي وبالتالي فهي من كبار المستهلكين للمياه. على صعيد آخر، يقع الكيان الصهيوني في منطقة جغرافية وسيطة، فهو قريب من تركيا الغنية بالمياه، ولكنه أيضا على اتصال بالمنطقة شبه القاحلة في الشرقين الأدنى والأوسط. وباعتبار هذه المنطقة بؤرة توتر ونزاعات مختلفة الأطراف، سنحاول بإيجاز توضيح السياسة الصهيونية في المنطقة الرامية إلى الاستحواذ على المجاري المائية والمناطق الزراعية الخصبة من أجل تأمين أمنها المائي وإحكام سيطرتها على هذا المورد الأساسي بغرض فرض سياستها الاستيطانية في المنطقة دون منازع.

1- مشاريع الكيان الصهيوني للاستحواذ على المياه العربية

من خلال إلقاء نظرة على تكوين المياه في المنطقة نجد أن نهر الأردن، رغم كونه موردا عابرا مشتركا بين سوريا، الكيان الصهيوني، الضفة الغربية والأردن، إلا أن إدارة مياهه لطالما كانت صهيونية كون هذا الكيان يعتبرها مسالة تتعلق بالأمن القومي. فبمفهوم الحدود الأمنة تدخل منابع المياه في المنطقة واساسا نهر الأردن ونهر اليرموك ومياه جبل الشيخ ونهر الليطاني.

فاهتمام الكيان الصهيوني بالمياه العربية قائم قبل احتلاله لفلسطين واختراق الكتلة العربية، فقد أقام اليهود عدة مشاريع مائية قبل احتلال فلسطين، كتجفيف بحيرة الحولة عام 1934 على سبيل المثال وإنشاء

مشروع روتنبرغ لاستخدام مياه نهري الأردن واليرموك عام 1927 ومشروع يونيديس عام 1938 لدراسة المياه في فلسطين، ومشروع لادور ميلك سنة 1944 لدراسة الموارد المائية في فلسطين وإمكانية استخدامها.

فقام الكيان الصهيوني من أجل تحقيق ذلك بالتخطيط من أجل إعداد تلك المشاريع وتطبيقها على أرض الواقع سواء كانت بالطريقة السلمية أو باستعمال القوة والسلاح قبل وبعد الاعتراف بها وتمثل هذه المشاريع في:

- مشروع روتنبرغ [23]1920 ينسب المشروع إلى بنحاس روتنبرغ وهو مهندس روسي يهودي لديه خبرة واسعة في المشاريع الهندسية، وكان عضوا في الحكومة الروسية قام بالتنسيق مع الحركة الصهيونية ليس من أجل الكسب من وراء مشروعه بل من أجل إنجاح السياسة الصهيونية في فلسطين، ويتمثل مشروعه في بناء محطة للطاقة الكهربائية بين النهاية الجنوبية لبحيرة طبرية في سوريا وبيسان، وحفر قناة من نهاية البحيرة إلى المحطة، واستخدام مياه نهر اليرموك لتوليد الطاقة ص 58 وانتهى الأمر غلى الموافقة من قبل السلطات الفرنسية في سوريا لأن المشروع متعلق بمسألة الحدود وبدأ المشروع بعد تعديل الحدود الفلسطينية السورية و"اعتبرت الحركة الصهيونية أن تنفيذ ذلك المشروع أول وأهم نقطة تنطلق منها لتحويل فكرة الوطن القومي غلى الواقع"[24]

- مشروع هايس لوذرميلك الأمريكي 1938: كان هذا المشروع بمبادرة من الولايات المتحدة الأمريكية بعد ما ضغطت عليها الحركة الصهيونية في الثلاثينات من القرن العشرين ويتلخص المشروع بشق قناة من البحر المتوسط قرب حيفا تتجه شرقا في البحر الميت من أجل الاستيلاء على مصادر مياه نهر الأردن وروافده، وتجفيف بحيرة الحولة والاستيلاء على مياه نهر الليطاني، وتحويل مياه نهر الأردن الأعلى الدان والحصباني وبانياس ومياه نهر اليرموك والزرقاء وجميعها في اقنية مكشوفة ودفعها حول واد الأردن لتسقي أراضيه، وتوليد الطاقة الكهربائية من انخفاض مستوى وادي الأردن عن البحر المتوسط[25].

هذا المشروع كان يهدف إلى تأييد الفكرة الصهيونية القائلة بأن فلسطين تستطيع استيعاب عدد كبير من المهاجرين اليهود فيقول صاحب المشروع في كتابه فلسطين أرض الميعاد " بأن هذا المشروع يؤمن استيعاب الملايين من المهاجرين اليهود إلى فلسطين، وإذا لم يرغب العرب بالسكن في بلاد صناعية فباستطاعتهم الهجرة الى وادي الفرات ودجلة فهناك مكان فسيح لكثير من المهاجرين"[26]. أي أنه مشروع أرض الميعاد لا يزول إلا بعد تحقيق الصهاينة هدفهم الذي يتمثل في إخراج الفلسطينيين من بلادهم ليحل محلهم اليهود.

-مشروع جونستون 1953[27] هي خطة امريكية بامتياز حيث أرسل الرئيس الأمريكي أحد أقطاب السياسة الخارجية الأمريكية إلى المنطقة وهو اريك جونستون، يحمل مشروعا للمياه سمي باسمه وعنوانه خطة نهر الأردن وهي تقوم على توزيع وتقسيم مياه نهر الأردن بين العرب واليهود وقد ادارت مفاوضاتها بين عامي 1953–1955 بناء على خطة سابقة طورت لحساب وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأوسط وقد وافقت عليها اللجان الفنية للمياه بكل الدول المشاطئة بالمنطقة. الأردن، لبنان، سوريا،

الكيان الصهيوني الذي رأى في المشروع حلا مؤقتا لكنه لا يحقق طموحاتها الإستراتيجية على المدى البعيد فكانت ترى أن الحرب هي الوسيلة الوحيدة لفرض شروطها وتحصل على ما تريده من المياه العربية [28]

في عام 1964 تم الانتهاء من بناء قناة مائية كبيرة لنقل جزءا من مياه نهر الأردن في شمال البلاد إلى صحراء النقب جنوب الكيان، هذه القناة تأخذ كل سنة 320 مليون متر مكعب من نهر الأردن.

ولقد أقر الرؤساء والملوك والأمراء العرب في مؤتمر القمة العربي الأول في 17 يناير 1967 تحويل مياه نهر الحاصباني ومنابع شبعا إلى أعالي الحاصباني، على أن يتم تخزين المياه في خزان ميفدون لاستخدامها في ري منطقة النبطية، وتنفيذ الأعمال الضرورية لاستغلال مياه نبع الوزاني، وتحويل الكمية الفائضة منه عبر هضبة الجولان إلى وادي الرقاد للاستفادة من المياه الفائضة في الأردن، وبالفعل بدأ بناء سد بن الوليد فكان المشروع العربي لتحويل مياه الأردن والذي كان سببا في اندلاع حرب 1967. فخلال الفترة الممتد من 1965 إلى 1967 دمرت قوات الاحتلال عدة مواقع بناء في سوريا والأردن من أجل الاستحواذ على المشاريع التي من شأنها أن تحد من قدرة الكيان الصهيوني المائية.

وفي هذا السياق الإقليمي المتوتر للغاية حول القضايا المتعلقة بالمياه، اندلعت حرب الستة أيام في جوان 1967 التي غالبا ما يشار إليها على أنها حرب المياه الأولى لكنها استجابت لقضايا ومخاوف استراتيجية أخرى بما أن النزاعات العسكرية مكلفة جدا ولا يمكن أن تندلع لسبب وحيد كالماء. هذه الحرب أفرزت عن مكاسب إقليمية كبيرة بالنسبة للكيان الصهيوني حيث أصبحت 57% من الموارد المائية للكيان الصهيوني تأتي من الأراضي العربية التي تقع خارج حدود ما قبل 1967 (بحيرة طبريا، منابع الأردن). لذا يمكن اعتبار المياه من الأسباب المحفزة للكيان من أجل الاستحواذ على المناطق العربية التي تملك هذا المورد.[29]

بعد حرب 1967م كتب ليفي أشكول رئيس الوزراء الإسرائيلي آنذاك "إن حرب التحرير حققت لإسرائيل مكاسب ضخمة بمساحات كبيرة من الأرض، ولكن خلال فترة قصيرة اتَّضح لنا أن سبب عدم تطوير الزراعة هو قلة المياه وليس قلة الأرض. إن مصادر المياه موجودة بشمال البلاد في حين أنَّ جنوب البلاد قاحلة، وبهذا الشكل خلق الله إسرائيل وعلينا الالتزام بالإصلاح والتطوير، إنَّ إسرائيل العطشى لا يمكن أن تقف مكتوفة الأيدي، وهي ترى مياه الليطاني تذهب هدرًا إلى البحر."[30]

وقد أخذ الصِّراع حول المياه بين الكيان الصهيوني والعرب شكل مشروعات ومشروعات مضادة، وظل الفارق بينهما – ولا يزال – أنَّه بينما كانت المشاريع العربية تقف عند حد الطرح على الورق، ثم لا يَتِمّ تنفيذها بسبب الخلافات العربية والعقبات الإسرائيلية، كانت المشروعات الإسرائيلية تجد طريقها وبسرعة إلى التنفيذ، مستحدثة في ذلك كل الأساليب المشروعة وغير المشروعة.

وتشكل المياه أحد أهم عناصر الإستراتيجية الإسرائيلية (السياسية الأمنية العسكرية والاقتصادية). فخلال المفاوضات عام 1999، أوصى مجلس الأمن القومي الإسرائيلي رئيس الحكومة آنذاك ايهود باراك برفض " توزيع المياه مع الفلسطينيين في ظل التسوية الدائمة والموافقة فقط على إدارة مشتركة لمصادر المياه في الضفة

الغربية في نهاية مرحلة انتقالية طويلة تسيطر خلالها الكيان الإسرائيلي على مصادر المياه الجوفية الرئيسية في السفوح الغربية من السلسلة الجبلية في الضفة الغربية"

2- التغلغل الإسرائيلي من الفرات إلى النيل

يمكن توضيح التغلغل الصهيوني في المنطقة العربية واختراقه للموارد المائية العربية على النحو التالي:

1- فلسطين

يسيطر الاحتلال الصهيوني على أكثر من 85% من مجموع الموارد المائية الفلسطينية التي تبلغ قرابة 800 مليون متر مكعب سنويا حيث يحصل الفلسطينيون على 120 مليون متر مكعب فقط. كما يعمل الكيان من خلال مشاريعه الاستيطانية على السيطرة الكلية على جميع مصادر المياه ويتجلى ذلك في بناء الجدار العازل حيث أن القسم الأكبر من كمية المياه الفلسطينية تتواجد غربه. وقد أكد الخبراء أن بناء الجدار الفاصل يتطابق بنسبة 100% مع مسار الأحواض المائية وآبار المياه الجوفية في الضفة الغربية.

وقد ظهرت الأطماع الصهيونية على المياه الفلسطينية منذ إعلان دولة الاحتلال عام 1948 حيث كان تأميم المياه وجعلها ملكا عاما للكيان والسيطرة على المياه الجوفية والسطحية وعلى الآبار الارتوازية بما في ذلك حوض نهر الأردن، من بين الأولويات التي سطرت عام 1949.[31]

كان الكيان يستهلك 500 مليون متر مكعب من المياه الجوفية الفلسطينية قبل عام 1967 وزاد الأمر خطورة بعد احتلال الضفة الغربية وقطاع غزة وهضبة الجولان السورية. بعد التوقيع على معاهدة أوسلو سنة 1993 بين الكيان الصهيوني ومنظمة التحرير الفلسطينية، وبعد التطرق إلى الصراع حول المياه بين الطرفين، تم الاتفاق على إنشاء لجنة للتعاون والتنسيق في موضوع المياه. لكن فيما بعد تبين أن اللجنة كانت مجرد حبرا على ورق وبقي الاحتكار الصهيوني فعليا.

إن تحكم الكيان الإسرائيلي بنسبة 85% من المياه الفلسطينية تخلف أثارا سلبية على الفلسطينيين وتؤدي إلى تراجع اقتصاد فلسطين كما تؤثر في تراجع القطاع الزراعي الذي يعتبر أساس الاقتصاد الفلسطيني، كما أن سيطرة الاحتلال الإسرائيلي على نهر الأردن حرمت مناطق الأغوار ذات التربة الخصبة من الاستثمار في قطاع الزراعة.

إن الاحتلال الإسرائيلي بهذه الممارسات تقوم باستنزاف المخزون الجوفي للمياه وانخفاض مستواه، حيث تتزود السلطات الإسرائيلية منه بنسبة 95% وهذا يتسبب في زيادة نسبة ملوحة الأحواض المائية وتلوثها[32].

وتعاني الأراضي الفلسطينية عجزا مائيا وصل عام 2010 إلى 64.3 مليون متر مكعب نتيجة الاحتلال الإسرائيلي وحرمان الشعب الفلسطيني من مورد الحياة الذي هو الماء وذلك بسيطرته على كل المنابع والأحواض الجبلية وهو ما انعكس سلبا على استهلاك المياه في الأراضي وهذا الشح أدى إلى تحول قرى شمال غرب القدس إلى منطقة جافة بعد أن عزلها الجدار الفاصل عن مدينتي القدس ورام الله، حيث أن هذه المناطق يتم

تزويدها فقط بنسبة 25 % من احتياجاتها اليومية، وهذا ما ألحق دمارا كبيرا للمزروعات من جهة، ودفع المزارعين إلى العزوف عن تربية الأغنام والدواجن من جهة أخرى[33].

2- لبنان

تعتبر الموارد المائية والسيطرة على نهر الليطاني خاصة من بين دوافع اجتياحات الكيان الصهيوني المتكررة للبنان، حيث قام بتركيب مضخات كبيرة وربط المنطقة بأنابيب ضخمة على طول عشرات الكيلومترات من أجل تحويل مجرى النهر لصالحه وتوزيع المياه على المستوطنات المتواجدة في منطقة الجليل الأعلى، كما سيطر على مياه نهر الحاصباني.

المصادر الطبيعية للمياه في لبنان جعلت منها خزانا جيدا للمياه العذبة وممرا طبيعيا للمياه السطحية اللبنانية نحو الدول المجاورة وأهم مصادر المياه في لبنان هي نهر الليطاني، نهر الحصباني، نهر الزهراني، نهر الأولي، نهر الوزاني والعيون والينابيع. يعتبر نهر الليطاني أهم الأنهار اللبنانية، فهو نهر لبناني منبعا ومصبا، يبلغ طوله 160 كلم ويوفر حوالي 40 بالمائة من الطاقة الكهربائية للبنان.

ولطالما كانت هذه الأنهار أهدافا لسياسة خبيثة للكيان الصهيوني، ففي عام 1986 قام بتسييج عدة هكتارات من الأراضي حول نبع الوزاني، بعد طرد المزارعين اللبنانيين منها. ويستغل الكيان حاليا مياه الحاصباني والوزاني بصورة كاملة[34]. ومن أجل تنفيذ مشاريع التغلغل ونهب المياه اللبنانية، حيث قام الكيان الإسرائيلي دائما بتعطيل أي مشروع لبناني يرمي إلى الاستفادة من تلك المياه، أو من خلال الاستيلاء بالتقسيط عليها، وخير دليل على ذلك أن الكيان الإسرائيلي وبعد انسحابها من جنوب لبنان عام 2000، فإنها تستولي سنويا على حوالي 250 إلى 300 مليون متر مكعب من المياه.[35]

إن الأطماع في مياه لبنان هي وليدة الفكر الصهيوني ما قبل تأسيس الكيان حيث يقوم حالياً بتنفيذ مشاريع تعود أصولها إلى زمن بعيد في الفكر الصهيوني. فالحركة الصهيونية، منذ وقت مبكر، قد طرحت أهمية مياه الليطاني للكيان المرتقب. فقد قام مؤسس الحركة الصهيونية تيودور هرتزل بمراسلة السلطان العثماني عبد الحميد الثاني سنة 1920 عارضا عليه تقديم مبلغ مليون ليرة تركية مقابل موافقة السلطان على حق اليهود في الاستقرار في منطقة الجليل وصولا إلى أرض لبنان الجنوبي. التي تعتبر مكانا لنشر الازدهار في المنطقة لكن لم يوافق الملك على ذلك[36].

بعد ذلك تقدم وايزمان رئيس المنظمة الصهيونية بمطالب على دولتي الانتداب في بداية العشرينات كما راسل وزير خارجية بريطانيا أنداك في أكتوبر 1920 قال فيها " إذا قطعت فلسطين من نهر الليطاني، ونهر الأردن ونهر اليرموك لم تعد كيانا مستقلا في المستقبل، وستكون فقيرة ولا تخدم أية قوة".

في عام 1932، قام مبعوث وكالة يهودية بزيارة بيروت لمناقشة إنشاء مشروع مشترك لاستغلال نهر الليطاني. في جنوب لبنان للكهرباء والري. فكان حلمهم هو أن تكون لهم دولة تمتد فيه حدود إسرائيل إلى نهر الليطاني

في جنوب لبنان، وهذه كانت أحد رؤى بن غريون الذي قام مباشرة بعد 10 ايام من تأسيس الكيان الصهيوني باقتراح إنشاء دولة مسيحية في لبنان شمال الليطاني وتكون حليفة لهذا الكيان.

فحاول بالفعل ترسيخ فكرة تقسيم لبنان إلى منطقتين واقترحوا على المسيحيين اللبنانيين ذلك على خلفية انهم كونهم حلفاء طبيعيون وسعى إلى تشكيل تحالف تكافلي معهم ضد العدو المشترك المتمثل في القومية العربية ذات التوجه الإسلامي لكن غالبية المسيحيين اختاروا حل السلام مع المسلمين[37] . بقي نهر الليطاني ضمن مخطط إسرائيل إلى أن تمكنت من احتلال جنوب لبنان عام 1982 والسيطرة عليه وتحويل مياهه إلى الجليل في شمال إسرائيل واستمر ذلك حتى تحرير جنوب لبنان في عام 2000. ومازالت على حد الساعة لبنان تعيش في ظروف عصيبة وانقسامات نتيجة للتغلغل الإسرائيلي واطماعه في هذه المنطقة.

3- سوريا

تكتسي هضبة الجولان أهمية كبيرة في استراتيجية المياه الصهيونية الهادفة إلى السيطرة على رافدين من روافد نهر الأردن وهما نهر الدان ونهر بانياس، الأمر الذي يُمَكِّنُ الكيان من استغلال موارد الجولان وتضييق الخناق على سوريا. لهذا الغرض، قام الكيان بإقامة عدة مشاريع على بحيرة طبريا التي تعتبر خزان المياه الأساسي في المنطقة.

ويستفيد الكيان الإسرائيلي من طاقة مائية كبيرة من خلال احتلالها للجولان، والذي تعادل مساحته 1% من مساحة سوريا الإجمالي، ويتمتع بمردود مائي يعادل 3% من المياه التي تسقط فوق سوريا، و14 % من المخزون المائي السوري. وقد سعت إسرائيل مع توسع مستوطناتها في الجولان إلى إقامة المشاريع المائية، والتي ازدادت خاصة بعد قوانين الضم رسميا بتاريخ 14 ديسمبر 1981[38].

4- الأردن

من بين المشاريع الصهيونية المقامة لغرض كسر الإرادة العربية قبل حرب 67 مشروع تحويل مياه نهر الأردن، حيث فشلت القمة العربية التي دعا إليها الرئيس المصري الراحل جمال عبد الناصر في حشد القوى العربية من أجل وقف هذا المشروع الذي يهدف إلى تحويل جميع مياه نهر الأردن، والذي تلته عدة مشاريع صهيونية أقيمت من أجل سرقة المياه الأردنية، وبعد نكسة العرب في 1967 توقفت المشاريع العربية التي ذكرناها أنفا وواصل الاحتلال الإسرائيلي في نهب مياه نهر الأردن لتصل حصتها إلى 60% بعد ما كانت تقدر ب 20%. أما فيما يخص نهر اليرموك فإسرائيل ليست متشاطئة معه لأنه يوجد داخل المنطقة المنزوعة السلاح داخل الأراضي الفلسطينية إلا أنها استولت عليها في عدوان 1967 بعدما دمرت سد خالد بن الوليد وعرقلت سد الوحدة الذي تم الاتفاق على بنائه بين سوريا والأردن عام 1987.[39]

ولم يساهم تطبيع العلاقات بين المملكة الأردنية مع إسرائيل، في فك الحصار الإسرائيلي على موارد المياه الأردنية ولا حتى تأمين حصة الأردن من تلك المياه حسب بنود الاتفاق المبرم بين السلطتين، بل التطبيع

ساهم في تشجيع التغلغل الإسرائيلي في الأردن حيث أقام الكيان الصهيوني أبار جديدة في الأراضي الأردنية داخل وادي عربة للحصول على 10 مليون متر مكعب من المياه من أجل ري الأراضي الزراعية.

5- حوض النيل: مياه النيل قضية جيوسياسية رئيسية لمصر

تمتد الأطماع الإسرائيلية التي ليس لها حدود إلى نهر النيل ونهر الفرات، وتسعى من خلال علاقاتها مع أثيوبيا ودول افريقية أخرى إلى جانب تركيا إلى فتح قنوات تعاون وإقامة مشاريع تمكنها من الحصول على المزيد من مياه المنطقة.

يعكس شعار الحركة الصهيونية "حدودك يا إسرائيل من الفرات إلى النيل" مدى الأطماع الصهيونية في مياه نهر النيل والتي ترجع إلى ما قبل تأسيس الكيان الصهيوني، أين حاول تيودور هيرتزل مؤسس الحركة الصهيونية تحويل جزء من مياه نهر النيل إلى شبه جزيرة سينا إذ تفاوض مع بطرس باشا غالي على، واستئجارها لمدة 99 سنة قابلة للتجديد إلا أن الحكومة المصرية رفضت هذا المشروع بعد أن رأت بأن سحب المياه من نهر النيل يؤثر على التوسع الزراعي في مصر.

وبعد حرب أكتوبر 1973 كتب المهندس اليشع كالي من شركة "تأهل" المسؤولة عن تخطيط موارد المياه في إسرائيل مقالا حول مشروع "مياه السلام " يتم بموجبه نقل جزء من مياه نهر النيل إلى صحراء النقب عبر قناة خاصة تجري تحت قناة السويس، وحتى لا تبقى إسرائيل تحت رحمة مصر، تقطع عنها المياه متى تشاء، يقترح هذا المهندس تزويد قطاع غزة والضفة الفلسطينية بنصيب من هذه المياه، الذي يبلغ نسبة 1 %ما يعادل 840 مليون متر مكعب في السنة ويرى أن هذه النسبة ستقضي على الاحتياجات الإسرائيلية من الماء.

وكان الرئيس المصري الراحل أنور السادات قد وعد بإيصال المياه إلى القدس عبر مشروع "مياه ، زمزم" خلال زيارته للقدس في نوفمبر 1977 ، وتم البدء بحفر ترعة السلام في 17 ديسمبر 1997 إلا أن هذا المشروع لقي معارضة شعبية واسعة، رغم الضغوطات الأمريكية والإسرائيلية على مصر لكنها اصرت على إبعاد نهر النيل من المشروع الصهيوني بحجة هذه المياه تخص دول الحوض وفقط ، بالإضافة إلى أن نهر النيل هو نهر دولي لا يجوز أن تتصرف دولة المصب أو أي دولة متشاطئة عليه بنقل مياه النهر الدولي إلى خارج حوضه دون أخذ موافقة شركائها.

قوبل الموقف المصري من طرف إسرائيل بشن حرب باردة ضد ها وضد السودان، وذلك بتحريض دول الجوار الجغرافي المشاركة لهما في حوض نهر النيل من خلال استخدام المساعدات الفنية والخبرة لهذه الدول للضغط على مصر لتزويدها بحصة من مياه نهر النيل، كما تحاول مساعدة هذه الدول على بناء سلسلة من السدود على منابع نهر النيل[40].

-ويشهد نهر النيل أزمة متصاعدة حول مياهه المتدفقة بسبب سد النهضة، المشروع الإثيوبي الذي انطلق عام 2011، والذي يقطع مسار النيل الأزرق عند الحدود السودانية وهو سد ضخم بأتم معنى الكلمة ترى فيه

مصر خطرا وجوديا لاعتمادها بنسبة 90% على مياه نهر النيل المتدفقة المقدرة بـ 55 مليار متر مكعب سنويا[41].

وتطالب مصر بحد سنوي أدنى مضمون حجمه 40 مليار متر مكعب. ومن أبرز نقاط الخلاف بين البلدين في شأن السد هو عدد السنوات التي تتوجب من أجل ملئ خزان السد، ففي حين تريد إثيوبيا تشغيل التوربينات من أجل توليد الكهرباء في مدة 3 سنوات، تطالب مصر بملء الخزان في مدة 7 سنوات وإلا ستتعرض لخسائر فادحة. ورغم الوساطات الدولية لم تتوصل الأطراف إلى حل.

في هذا الإطار، تزايد اهتمام الكيان الصهيوني بإثيوبيا واعتبر أن علاقاته بها أكثر من مهمة واستراتيجية لدرجة أنه وقف بجانبها ضد مصر فيما يخص سد النهضة، وهذه دلالة على تغلغله في القارة الإفريقية وأكثر من ذلك، رغبته في الدخول إلى الإتحاد الإفريقي من باب إثيوبيا التي ساندها لكن الجزائر منعته بمساعدة مصر وجنوب إفريقيا من بلوغ مراده.

إن وقوف الكيان الصهيوني بجانب إثيوبيا في قضية سد النهضة جعل هذه الأخيرة تعلنه كعضو ملاحظ في الاتحاد الإفريقي، ولولا وقوف الجزائر لصد ذلك المخطط لكان الكيان عضوا ملاحظ في الاتحاد بتزكية إثيوبية وغيرها من الدول الإفريقية. من خلال هذا المثال يتضح لنا استعمال الكيان للمقايضة والابتزاز للدول من أجل الوصول لأغراضه.

خريطة سد النهضة

المصدر: https://www.google.com/search

6- الأطماع الإسرائيلية في مياه الفرات

تعتبر المياه أحد أسباب التقارب التركي الإسرائيلي التي ظهرت بوادره في النصف الثاني من سنة 1997[42]، حيث قام الأتراك بالتفاوض المبدئي مع إسرائيل لإمدادها بالمياه بسعة تتراوح بين 250-400 مليون متر مكعب سنويا لمدة 20 عام، مقابل قيمة مالية تقدر ب 22 سنتا للمتر المكعب ويكون ذلك عن طريق بالونات ضخمة خاصة، يتم جرها في البحر بواسطة سفن إسرائيلية من تركيا إلى المنطقة الساحلية في فلسطين المحتلة، لكن هذا المشروع فشل.

قامت تركيا باقتراح مشروع انابيب السلام[43] الذي لم يدخل بعد حيز التنفيذ، وهو مشروع لتوصيل المياه التركية إلى الدول العربية والكيان الإسرائيلي ومن بين أسباب عدم دخول حيز التنفيذ للمشروع، كونه يتضمن تزويد إسرائيل وكذلك كون الهدف من المشروع هو بيع مياه منبع طبيعي وهو مخالف للأعراف الدولية في هذا المجال، كونه أولا حق مشروع لدول المصب التي تتصدرها العراق وثانيا إن القبول بهذا المشروع سيجعل حصة العراق ضئيلة في نهر الفرات لأن المسار الطبيعي للمياه في ذلك النهر ستتحول إلى الأنابيب فبدلا من أن تكون حصة العراق مجانية كونها طبيعية، في هذه الحالة ستجد نفسها تشتري ما هو حقها بقوة القانون. لذلك ستجد العراق أن منسوب المياه قد قل في نهر الفرات.

مشروع الأنابيب له ابعاد جيوسياسية وإستراتيجية تتمثل بالرغبة التركية لزيادة نفوذها في المنطقة ومن أجل تحقيق الهيمنة الإسرائيلية على العرب من هذا المورد[44]، لأن إقامة شبكة موحدة للمياه تربط العرب والإسرائيليين بهذا المشروع وتجعل إسرائيل حليفا لها في المنطقة التي ستصبح رهينة "تركيا العظمى وإسرائيل الكبرى".

الخاتمة

من خلال ما سبق ذكره، تتضح خطورة قضية المياه في العالم العربي واستعمال الكيان الصهيوني المياه كورقة ضغط على الدول العربية يتغلغل بها في هذه الدول، وهذا يؤثر سلبا على مستقبل العلاقات بين الدول العربية، حيث أنه يستخدم سياسة فرق تسد.

كما يتضح أن هناك أهدافا مائية وسياسية قديمة في استراتيجيات الكيان الصهيوني للتحكم في هذا المورد خارج المناطق المحتلة والتوسع على حساب أراضي الدول المجاورة له من أجل الحفاظ على السيطرة على هذا المورد. وبالفعل قد توصلت إلى تحقيق مجموعة من الأهداف كالسيطرة المباشرة والغير المباشرة على أهم منابع المياه العربية، سواء كان ذلك من خلال وسيلة الحرب أو بإقامة تحالفات إستراتيجية مع دول الجوار كتركيا وإثيوبيا للسيطرة على المنابع الضرورية للتمويل العربي بالمياه وبالمقابل والأكيد أنه ستكون ورقة رابحة في يد إسرائيل وحتى تركيا من أجل الضغط على القرارات العربية في تلك المنطقة. وهذا ما نعيشه حاليا، ربما ليس مورد الماء هو الضاغط الوحيد لكنه هو أساس السيطرة الإسرائيلية في المنطقة.

على العالم العربي أن يتبنى إستراتيجية واعية لما قد يخلفه عدم الحفاظ على ما تبقى من موارده المائية، الأمر الذي سينعكس سلبا على تحقيق الأمن المائي العربي إذا لم يتم التكفل بها. كما ينبغي على الدول التي لها مجاري مشتركة أن تدرج بناء السدود ضمن اتفاقيات تبرمها بينها، أي يجب موافقة دولة المصب ودولة المنبع على إنشاء السدود، بحيث لا تضر بمصالح دولة المصب دون التدخل في الشؤون الداخلية لدولة المنبع.

يوضح هذا الموضوع أن المياه مورد مشترك وليس بأي حال من الأحوال موردا وطنيا، لذلك فهي تتطلب التعاون من أجل إدارة سيرها بين الدول. فمورد الماء ليس في حد ذاته مصدر توتر سياسي لكنه يمكن أن يصبح كذلك وهذا يعتمد على طبيعة العلاقات السياسية بين دول الجوار.

للدول حق استغلال الموارد التي تحتويها بحكم قوة السيادة الدولية في حدود الاختصاص الإقليمي لها ولها مطلق الحرية والسيادة في ذلك. لهذا الغرض، يجب إنشاء هيكل مؤسساتي يضم جميع الدول العربية لتسطير نهج مشترك من أجل إتباع الأساليب المتطورة في استغلال المياه الدولية والسهر على تنفيذها، وتخصيص غلاف مالي لها.

من خلال ما سبق ذكره تتجلى أطماع الكيان الصهيوني في مياه الدول العربية، حيث أن هذا الكيان لم يتخلى ولو جزئيا في إطار معاهدة السلام عما يعتبره حقا له في مياه الأراضي المحتلة التي يفترض بموجب هذه المعاهدة الانسحاب منها.

لم يتم التطرق إلى دول المغرب العربي من خلال هذه الدراسة كونها ليست لديها أزمات جوارية على المياه وربما ذلك يعود إلى كون الحدود الجغرافية بين هذه الدول تأخذ مسلك السلاسل الجبلية المرتبطة فيما بين هذه البلدان فهي لا تعاني من أزمات فيما بينها لكن المشكل يكمن في كون هذه الدول تتغاضى حقيقة كونها تعاني الجفاف بالنظر إلى مناخها البحر المتوسطي الذي يتميز بتذبذب الأمطار، كذلك فهي تعد من الدول التي تعاني نقصا وندرة في المياه لازدياد الطلب عليها، ومن دون شك ستواجه مشكلة حقيقية ما لم تأخذ الموضوع بجدية. فلا يوجد هناك تنسيق بينها ولا حتى اتفاقيات ثنائية أو جماعية.

ربما حاليا لا يوجد هناك مشكل فيما يخص استغلال الموارد المائية في المنطقة لكن مع الجفاف الذي يعم والتغيرات المناخية التي تعد بكارثة الجفاف أصبح الأمر خطيرا ويجب دق ناقوس الخطر باعتبار المياه قضية حيوية تتوقف عليها حياة الناس ومصير التنمية لذلك يجب أن توضع ضمن إستراتيجيات دول المنطقة فيما يخص أمنها الغذائي والذي لا يمكن أن يكون بدون الأمن المائي.

لا ننسى أن التغلغل الإسرائيلي في المنطقة العربية قد وصل إلى أقصاها بسبب تطبيع المغرب مع إسرائيل، والتخوف من السطو على المياه، كما نعرف أنه هناك من المجاري المائية ما يربط الجزائر مع المغرب، فيمكن لها أن تكون مستقبلا سببا في النزاع بين البلدين خصوصا إذا انتهج المغرب الفكر الصهيوني فيما يخص استغلال المياه الجوفية ومياه الأمطار وذلك ببناء السدود على الحدود بين البلدين من أجل الحد من استغلال الجزائر لهذا المورد.

من خلال ما ذكر ومن خلال ما يفرضه الواقع المناخي وكذلك حقيقة الأزمات والنزاعات الدولية عامة والنزاع الإسرائيلي العربي خاصة فيما يخص مورد الماء، يتوجب على دولة الجزائر اتخاذ احتياطاتها وإحداث اتفاقيات بين دول الجوار فيما يخص استغلال هذا المورد، ذلك من أجل الاستعمال الجيد لها وكذلك من أجل التصدي لكل محاولة استغلال خارجي له والذي قد تؤدي إلى نزاع أو صراع مع دول الجوار.

الهوامش:

[1] Béatrice GIBLIN**, Les Conflits Dans Le Monde**, édition Armand colin, France, 2011, p186.

[2]عليان محمود عليان، **مركز دراسات الوحدة العربية، المياه العربية من النيل إلى الفرات، التحديات والأخطار المحيطة**، بيروت، أبريل 2014، ص 36

[3]سامر مخيمر وخالد حجازي، **ازمة المياه في المنطقة العربية**، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، ماي 1996، ص 34

[4]عليان محمود عليان، المرجع السابقر، ص38

[5] Béatrice GIBLIN, Op-cit, p 186.

[6] **Https:www.unescwa.org**.

[7]عليان محمود عليان، المرجع السابق، ص 54.

[8]نفس المرجع.

[9]سامر مخيمر وخالد حجازي، المرجع السابق، ص 36

[10]جراية الصادق، **استراتيجية الإسرائيلية للسيطرة على موارد المياه العربية**، رسالة لنيل الماجستير جامعة الجزائر 3، السنة الجامعية 2007-2008، ص 150.

[11]نفس المرجع، ص 157

[12]حمدان أبو عمران، **سرقة إسرائيل المياه الفلسطينية والعربية: الواقع والمالات**، مجلة رؤية تركية، خريف 2021، ص 130.

[13]نفس المرجع، ص 130.

[14]، ص 54. عبد المالك خلف التميمي، **المياه العربية التحدي والاستجابة**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، جوان 2008

[15]أمل الوزير، **الأطماع الإسرائيلية في المياه العربية**، جامعة الأزهر، غزة، قسم علوم سياسية، برنامج الماجيستير، 2010.

[16] Tuvia Friling et Denis Peschanski**, DAVID BEN GOURION, Journal 1947-1948, Les secrets de la création de l'Etat d'Israël**, Editions de la Martinière, France, 2012, pp, 281-142.

[17]أمينة رباحي، **البعد المائي في الصراع العربي الإسرائيلي: الجولان-مزارع شبعة-نهر الأردن**-، جامعة الجزائر 3، كلية العلوم السياسية و العلاقات الدولية، 2019.

[18] Tuvia Friling et Denis Peschanski, Op-cit, p-275.

[19] Tuvia Friling et Denis Peschanski, Op-cit, p-275, p-326.

[20] ص 26. عبد المالك خلف التميمي المرجع السابق.

[21]نفس المرجع، ص 35.

[22] Tuvia Friling et Denis Peschanski, Op-Cit, 2012, p-522.

[23]عبد المالك خلف التميمي، المرجع السابق، ص 56.

[24]، ص 60. عبد المالك خلف التميمي، المرجع السابق

[25]نفس المرجع، ص 63

[26]نفس المرجع،

[27]رباحي أمينة، المرجع السابق.

[28]عبد المالك خلف التميمي، المرجع السابق، ص 68.

[29] Jean-Christophe VICTOR, **Les Enjeux Géopolitiques de L'eau : risques de tensions à venir ?** Institut Kervégan, conférence et débats, 2011.pp, 230-235.

[30]، ص 69. عبد المالك خلف التميمي، المرجع السابق

[31] Jean-Christophe VICTOR, Op-cit, p 237.

[32]حمدان أبو عمران، المرجع السابق، ص 134

[33]نفس المرجع، ص 134.

[34] Noam CHOMSKY, **Israël, Palestine, Etats-Unis :Le triangle Fatidique, Edition écosociété, Montréal,** 2006, pp 227-228.

[35]حسام شحادة، **موقع المياه في الصراع العربي الإسرائيلي من منظور مستقبلي**، الدار العربية للعلوم ناشرون، مركز الجزيرة للدراسات 2009 مطابع الدار العربية للعلوم ص79

[36]حسام شحادة، المرجع السابق، ص91-95.

[37] Noam CHOMSKY, Op-Cit, pp 227-228.

[38]حسام شحادة، المرجع السابق، ص73.

[39]نفس المرجع، ص 14-15.

[40]حسام شحادة، المرجع السابق، ص 19

[41]محمد محمود يوسف، **حرب المياه في العالم العربي بين التحديات الاقتصادية والأطماع السياسية**، القاهرة، سنة 2011.

[42] Elise GANEM, **L'axe Israël-Turquie Vers une Nouvelle Dynamique Proche-Orientale ?** édition L'Harmattan, 2006, p240.

[43]نفس المصدر.

[44]عليان محمود عليان، المرجع السابق، ص 131.